تكامل جهات الإعراب في علوم العربية

حسن محمد علي ازروال
المركز الجهوي لمهن التربية/ مكناس

تلخيص المقالة :

يتضمن النحو نظام القواعد التي تحكم الملفوظات في لغة معينة؛ كما يتضمن العلاقات التركيبية التي تؤلف بين الكلمات من أجل بناء الجمل؛ ويتضمن النحو كذلك دراسة الخصائص الأخرى للغة الإنسانية، مثل: الإعراب؛ فالإعراب، في النحو، هو تحول يطرأ على الكلمة للتعبير عن مختلف الحالات الإعرابية ودرجاتها مما يجعل لغة معينة تنتمي إلى اللغات الإعرابية (مثل: اللغة العربية التي هي لغة إعرابية لأنها تتسم بالغنى الإعرابي).

إن هدف هذه الورقة إقامة اندماج كبير بين مختلف علوم العربية حيث دورُ الإعراب يُظهر خصوبة اللغة العربية؛ ولتحقيق هذا الهدف، نحتاج إلى إنجاز المهام التالية:

١) فهم مهمة الإعراب في اللغة العربية.

٢) تحديد دور الإعراب وأهميته.

٣) إقامة تكامل بين علوم العربية.

الكلمات المفاتيح :

الإعراب الصناعي/ الإعراب غير الصناعي/ الإعراب الصرفي/ الإعراب النحوي/ الإعراب المجازي/ إعراب التقدير/ الإعراب القصدي/ تكامل علوم العربية...الخ.

Abstract :

Grammar comprises the system of rules which governs the form of the utterances in a given language. It includes syntax (the formation and composition of phrases and sentences from composition of words). Grammar also includes the study of other aspects of human language, such as inflexion .In grammar, inflexion is the modification of a word to express different grammatical cases; and languages that have some degree of inflection can be highly inflected (Arabic is so inflected that a sentence can consist of a single highly inflected word).

The aim of this paper is to establish importance of the additional of different Sciences of Arabic to a role of inflexion in fertility of language.

For achieve of a goal it is needed to solve the following tasks:

1) to understand purpose of inflections in Arabic;

2) to define a role and the importance of inflections;

3) to establish the integrate Sciences of Arabic;

الرموز المستعملة :

ف = الفعل

س٠ = الفاعل

س١ = المفعول

س = نائب الفاعل

ح = حرف

س٢ = اسم مجرور

ϕ = غياب عنصر أو حذفه

تقديم :

هذه الدراسة المتواضعة هي نتاج إعمال الفكرة وإخراجها في صورة مقبولة؛ ثم تقديمها إلى القارئ مفصلة، حسب الإمكانات المتاحة، آخذة أمثلة من الفصحى؛ غير أنها تنطلق من اللغة للوصول إلى المعنى معتمدة على علوم دراسة اللغة العربية الفصحى، فكانت تجول فيها وتأخذ من كل علم منها. وإذا كان مجال هذه الدراسة هو العلوم المختلفة لدراسة

اللغة العربية الفصحى فلا بد أن تكون بنية المفردة هي الموضوع الأول؛ ثم البناء اللفظي هو الموضوع الثاني، ثم المعنى هو الموضوع الثالث.

وتجمع هذه الدراسة جهات متنوعة في الإعراب لم يعن القدماء بجمعها في نظام واحد يعمل على بناء النسق: أي، تكامل جهات الإعراب؛ فتصبح المقالة على ضآلة حجمها قد جعلت التفكير اللغوي يصطدم بمشاكل التطبيق التي تتشابك فيه العلاقات في صورة تسعى إلى توضيح معنى اللغة الإعرابية الذي لا يقتصر فقط على علم النحو؛ فقد يقود تناول اللغة العربية درسا وتحليلا إلى وضعها في قائمة اللغات الإعرابية التي تتدخل فيها جهات كثيرة؛ لكن هذا الزعم يبقى حبرا على ورق ما لم يتحول إلى حقيقة؛ وهكذا نحتاج إلى سبل متنوعة لإثبات غنى جهات الإعراب في اللغة العربية حيث نجد جهة الصرف، وجهة النحو (العاملية النحوية)، وجهة المَجاز، وجهة القَصد...الخ.

وستعتمد المقالة على بسط جهات الإعراب في اللغة العربية وفق هذا الترتيب:

١- تتناول جهة الصرف الكلمات والمفردات منعزلة [(١)] من خلال التغييرات التي تطرأ على بنية الكلمة؛ وتُؤدي هذه الملاحظة إلى القول إن جهة الصرف تشتغل خارج العاملية النحوية لأنها لا تدرس المواقع والمحلات في علاقة بعضها ببعض من خلال تأثير العمل، بل تبحث في الكلمة مُفردة قبل أن تدخل التركيب.

(١) تنظر جهة الصرف في التغييرات التي تطرأ على بنية الكلمة لا العلاقات العاملية (النحوية).

٢- تتناول جهة النحو مواقع الكلمات والمفردات التي تحكمها علاقة الجوار؛ فلا يُسمى الفاعل فاعلا - مثلا - إلا بوُجود فعل يتصدره (علاقة البناء أو الإسناد أو العمل).

٣- تتناول جهةَ المجاز العلاقات المجازية[١] إذا طُلب جانب المعنى.

٤- تتناول جهةَ القصد العلاقات القصدية إذا طُلب جانب القصد.

١) جهة الصرف في الإعراب:

نفترض أن الكلمات المعزولة في علم الصرف، تسبق التركيب في علم النحو والبلاغة والنقد؛ ويُغذي الصرف، بصفة عامة، المعجم الذي يُؤهل المتكلم المستمع إلى استعمال نوعين من اللغة (التراكيب): اللغة النمطية العادية واللغة الإبداعية.

إن الصرف «علم يبحث في الكلمة مفردة قبل أن تدخل في تركيب الكلام»»[٢]؛ ولهذا يجب النظر إلى المفردة من وجوه عديدة قبل أن تدخل مجال الكلام؛ وسنقترح بعض الآراء الواردة في كتاب "المورد النحوي" لفخر الدين قباوة حيث وضّح المقصود من علم الصرف؛ لقد كان يُراعي وجوه المفردة عندما تطرق إلى تنوع خصائصها الصرفية، يقول: «وأوليت الصرف عناية فائقة، إذ حاولت في الحديث عن الكلمة

(١) ستتناول جهة المجاز في المقالة أمثلة وشواهد مثل: "رأيت أسدا"، وقوله تعالى: ("طلعها كأنه رؤوس الشياطين" الصافات: ٦٥)، و"طويل النجاد" في بيت الخنساء؛ وهي أمثلة تعبّر عن الاستعارة والتشبيه والكناية حيث إن جهة المجاز تختص بدراسة علم البيان، ولا تدرس المجاز بمفرده.

(٢) قبش (أحمد)، الكامل في النحو والصرف والإعراب، دار الجيل، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان ١٩٧٤، ص. ٢٢٩.

أن أبين: الوزن الصرفي، والتجرد والزيادة، والإبدال والإعلال، والقلب المكاني والإدغام، كما ميزت الثلاثي من الرباعي.

فإذا كانت الكلمة اسما ميزت المفرد من المثنى والجمع، وحددت نوع الجمع ومفرده. ثم وقفت عند المفرد لأبين أنه صحيح الآخر شبه صحيحه، منقوص مقصور ممدود محذوف الآخر، ومذكر أم مؤنث، جامد أم مشتق. ثم أوضحت نوع الجامد: اسم ذات علماً أم جنسا، أو اسم معنى، أو اسما مبنيا، ونوع المشتق: اسم فاعل، اسم مفعول، صفة مشبهة... ونصصت على مصدر الفعل الذي اشتق منه.

وإذا كانت الكلمة فعلا حددت باب الفعل الثلاثي المجرد، ونوع الفعل عامة: صحيحا سالما مهموزا مضعّفا معتلا. والمزيد ذكرت معاني الزيادات فيه، وميزت في الثلاثي منه ما هو على وزن الرباعي وملحق به، مما هو على وزن الرباعي وغير ملحق به، وما هو على غير وزن الرباعي.

فإن كان في الكلمة تصرف ذكرت أصلها، وما طرأ عليه من قلب مكاني، وحذف وزيادة وإبدال، وإعلال بالقلب أو بالنقل أو بالتسكين أو بالحذف، وإدغام صغير أو كبير جائز أو واجب للمثلين أو للمتقاربين»»[(١)].

وتستدعي جهة الصرف الأخذ من جميع مباحث علم الصرف دُون تمييز مبحث عن آخر بهدف تقريب المعطيات المرتبطة بالمفردة من الأذهان تقريبا يُمحصها من مُختلف الجوانب الصرفية والصوتية.

(١) قباوة (فخر الدين)، المورد النحوي، دار الفكر، الطبعة الخامسة، دمشق ١٩٩٤، ص. ص. ٣. ٤.

جعل فخر الدين قباوة كتاب "المورد النحوي" مرجعا مهما يُستدل به في علم الصرف وتطبيقاته؛ وتعتمد جهة الصرف في علم الصرف على تناول بنية الكلمات والمفردات منعزلة؛ فهي جهة تشتغل خارج العاملية النحوية لأنها لا تدرس المواقع والمحلات من خلال تأثير العمل، بل تبحث في الكلمة مُفردة.

ويطبق فخر الدين قباوة، بعض معارف علم الصرف على جزء من هذا البيت للشاعر قيس بن الخطيم:

طَعنتُ ابنَ عبدِ القيْسِ طَعْنة ثائرٍ لهَا نَفَذٌ، لـوْلا الشعاع أضاءها

يقول:

«ابن: افع. اسم ثلاثي مزيد فيه حرف واحد، قبل الفاء محذوف الآخر، مذكر. وهو مشتق على وزن "فعل" بمعنى "مفعول" من مصدر: بني يبني.

أصله "بَنَوٌ" حذفت منه الواو، على غير قياس، وسكنت الباء، وزيدت همزة الوصل في أوله للتعويض.

ثائر: فاعل. اسم ثلاثي مزيد فيه حرف واحد، بين الفاء والعين، صحيح الآخر، مذكر. وهو مشتق، على صيغة اسم الفاعل، من مصدر: ثأر يثأر.

أضاءها: أفعلها. فعل ماض ثلاثي مزيد فيه حرف واحد، قبل الفاء. والزيادة فيه للتعدية. وهو على وزن الرباعي، وغير ملحق به، أجوف مهموز.

أصله "أضوأ" أعل حملا على المجرد، فنقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، وقلبت ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن»[١].

وهكذا يتضح المراد من عبارة "جهة الصرف في الإعراب" التي تقوم على الاستفادة من المعلومات الصرفية المختلفة التي توفرها مباحث علم الصرف الكثيرة قصد فهم بنية كلمة محددة كما كان يفعل فخر الدين قباوة؛ فقد أورد معلومات صرفية تتعلق بكلمة "أضاءها" (مثلا) في الشطر الثاني من البيت الشعري لقيس بن الخطيم: ذكر وزن الكلمة، ونوعها، وعدد حروف الزيادة، وفائدة الزيادة ...الخ.

تبدأ حيوية اللغة من بنية الكلمة المرتبطة بجهة الصرف ثم جهة المعجم التي تستند إلى تصنيف يقترح معنى أو معان للكلمات؛ ولا تربط بين قوائم هذه الكلمات روابط نسقية بل روابط اشتقاقية صرفية (وقد يعرض المعجمي كلمات لا تربطها هذه العلاقة الاشتقاقية)؛ «ومن طبيعة هذه القائمة الضخمة التي هي في حوزة المجتمع في عمومه ألا يحيط بها فرد واحد من أفراد هذا المجتمع مهما بلغ حرصه على استقصائها لأن ظاهرتي الارتجال والتوليد وهما مستمرتان لا بد أن تقفا به دون الإحاطة بالكلمات المرتجلة والمولدة التي هي في طريقها إلى الشيوع العرفي. ولكن أفراد المجتمع يتوزعون مفردات هذه القائمة فيما بينهم كل بحسب بيئته وثقافته وحياته الاجتماعية فيستقل كل فرد بطائفة منها يعرف معانيها معرفة عامة ويعرف ما لبعض هذه المعاني من ظلال دقيقة مختلفة، أما ما في أيدي الآخرين من هذه القائمة فلا يتفق ما لدى كل فرد منهم إلا مع

(١) المرجع نفسه، ص. ص. ٦. ٧.

بعض ما لدى الفرد الذي كنا نتكلم عنه ويبقى بعد ذلك أكثر ما في أيديهم مجهولا بالنسبة لهذا الفرد جهلا لا يزيله إلا أن يعنى المتخصصون من هذا المجتمع بتدوين كل مفردات اللغة ومعانيها في صورة معجم ليرجع إليها هذا وذاك من الراغبين في الاطلاع على هذه المفردات والمعاني. لهذا كان تدوين المعجم ضرورة لغوية لكل مجتمع متقدم وكان لا بد أن يتم تدوين المعاجم على صورة تمكن كل فرد يطلع عليها أن يعرف الكثير من المعلومات التي توضح ما يحيط بمادتها الأساسية وهي الكلمة»[(١)]؛ فالمعجم قائمة من المفردات تدل على معاني تنتمي إلى الاستعمال اللغوي، وهو مادة صامتة إلى أن يستعمله المتكلم كلاما أو كتابة، وهو كذلك قابل لإجراء الانتقاء منه وفق صيغ توليده: أي، الصرف.

وتنتهي حيوية اللغة ببنية التركيب انطلاقا من استعمال الجهة النحوية والجهة المجازية والجهة القصدية؛ وترتبط بنية الكلمة بعمليات التوليد الكثيرة مثل الاشتقاق الصغير والكبير، الخفة والثقل، التوليد... إلخ، وترتبط بنية التركيب بالعاملية النحوية (التوليف بين الكلمات)؛ وستكون النتيجة أن اللغة إبداعية في بنياتها التحتية.

٢) جهة النحو في الإعراب :

لا تتعامل جهة النحو (بعد جهة الصرف) فقط مع الجمل النمطية العادية بل تتعداها إلى الجمل الإبداعية أيضاً؛ وتُشكل هذه المرحلة

(١) حسان (تمام)، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء ٢٠٠١، ص. ٣١٥.

النسق النحوي[١] الذي يملك إمكانات عديدة انطلاقا من بنية مُعينة، هي في الأصل، منطقية عاملية ومُجردة[٢]، فتكثر الافتراضات التركيبية، ثم يأتي الاستعمال العاملي ليَحُدَّ منها (كثرة الافتراضات) وينتقي تركيبا مُعينا.

(١) ارتبط علم النحو بالنسق لأنه لا يُدرَس بتاتا خارج العاملية النحوية التي تأخذ بعين الاعتبار تفاعلات المُحيط التركيبي؛ وهذا ما جعل الجرجاني يتناول التركيب برُمته في نظرية النظم لأن أساسه مُشَكّل من النسق النحوي: ففي مثال خرج زيد يتحدث الجرجاني عن المُتكلم الذي لا يفصل لفظتي التركيب باعتماد الفعل مثلا إلا إذا قصد المتكلم إضمار الفاعل فيه ليتحقق ترابط مكونات الجملة. ولا يجوز للمُتكلم أن يقول خرج فقط دون أن يُضمر الفاعل، ولا يجوز أيضا أن يقول زيد دون أن يُعلم السامع بالخروج. إن الخُروج عن النسق النحوي في العاملية النحوية هو تجوّز من بعض الدارسين لأغراض مُتنوعة قد تكون تعليمية مثل ما يقترحونه في المعاجم الإعرابية من عمليات العزل الإعرابي.

(٢) تكون بنية جملة معينة عاملية عندما تحترم مواضع المكوّن؛ فالفعل موضع والفاعل موضع، إلا أن تقديم الفعل على الفاعل يقود إلى تغير الوظائف النحوية، فيصبح الفاعل مبتدأ؛ وتكون بنية جملة معينة كذلك منطقية ومجردة لأن الموضع يكون محكوما بالمقولات النحوية، فنعلم هوية الموضع ولا نعلم المكون الذي سيشغله؛ ثم نقول: هذا موضع الفاعل، ولا نحسم في أمر المكون الفاعل: هل هو علي؟ محمد؟ الشجرة؟ الكلب؟ ...الخ. وتجتمع المواضع في جملة ممكنة ومنطقية ومجردة فنحصل على تمثيلها؛ وهكذا يصبح تمثيل جملة (منطقية ومجردة) مكونة من فعل وفاعل: ف س٠؛ فترتبط البنية العاملية المنطقية والمجردة بما يلي:

- الافتراضات التركيبية التي هي جمل ممكنة ومتعددة يختار منها المتكلم أو مستعمل اللغة جملة مناسبة.
- الاستعمال العاملي الذي هو اختيار المتكلم لجملة معينة اختيارا نهائيا، فتتشكل اللغة المستعملة نطقا أو كتابة.

يفترض بناء عاملي منطقي ومُجرد[١] (ف. س٠. س١)، تراكيب عديدة، منها:

ـ رأيتُ زيدًا.

ـ رأيتُ أسدًا.

ويأتي الاستعمال العاملي لينتقي جملة مُحددة من هذين التركيبين اللذين تكونا أصلاً بواسطة التأليف بين الكلمات، فيتشكل المثال الأول (رأيتُ زيدًا) أو الثاني (رأيتُ أسدًا) أو غيرهما حسب الحاجة ومنطق الاستعمال.

إن البناء المنطقي العاملي والمُجرد (ف. س٠. س١) يستطيع أن يُنتج جملا مُختلفة قادرة على التحقق في الاستعمال العاملي؛ إذن قد تكون هذه الجمل نمطية مثل: (رأيت زيداً)، أو إبداعية مثل: (رأيت أسداً)، أو لاحنة مثل (*تقاتل زيد عمرا). ويؤثر التعليل العاملي[٢] كثيرا، إلى جانب السليقة والتعلم، في تسويغ استعمال التراكيب (الاستعمال العاملي)؛ أما إذا كان المتكلم يستبطن القواعد دون تعلم، فإن السليقة تحل محل تعليلات النحاة، فتقوده إلى التعليل العاطفي الذي لا يستعمل المفاهيم[٣]

(١) البناء المنطقي العاملي والمجرد هو البنية العاملية المنطقية والمجردة نفسها.

(٢) يعتبر تعليل النحاة تعليلا عامليا لأنه يرتبط بالعاملية النحوية؛ ويتوسط التعليلُ، في هذه المقالة، البناءَ العاملي والاستعمال العاملي.

(٣) التعليل العاطفي الذي لا يستعمل المفاهيم هو تعليل خال من اللغة الواصفة؛ وهذا ما قام به الشجري عندما عجز عن مواكبة وصف تحولات اللغة باستعمال المصطلحات المناسبة؛ ونظير ذلك: يُحكى قديما أن أعرابيا مرّ بجماعة من أهل النحو فسمعهم يذكرون الفعل والفاعل والنصب والجر وما إلى ذلك فقال لهم: ما بالكم تتحدثون بلغتنا عن لغتنا بما ليس من لغتنا.

(يشرح ابن جني السليقة في الحكاية التالية: «وسألت الشجري يوما فقلت: يا أبا عبد الله، فكيف تقول ضربتُ أخاك؟ فقال: كذلك. فقلت: أفتقول: ضربتُ أخوك؟ فقال: لا أقول: أخوك أبدًا. قلت: كيف تقول ضربَني أخوك؟ فقال: كذاك. فقلت: ألست زعمت أنك لا تقول: أخوك أبداً؟ فقال أيش ذا! اختلفت جهتا الكلام. فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن: صار المفعول فاعلا، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه هو لا محالة»[(١)]؛ قد ندّعي أن الشجري يتحدث انطلاقا من معرفته بعلم النحو؛ لكن الاستشهاد يُبيِّن العجز عن وصف تحولات سُلوك اللغة[(٢)] [غياب المفاهيم النحوية] مما حدا بابن جني إلى أن يتولى هذا الأمر حين قال: «فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن: صار المفعول فاعلا، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه هو لا محالة»؛ وبهذا يُمثل ابن جني جانب استبطان المعرفة النحوية ويُمثل الشجري جانب السليقة.

تشمل العاملية النحوية جميع الجمل؛ ويتحدث سيبويه عن خصائص الجملة الفعلية والجملة الاسمية، قائلا: «ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: اللهُ إلهُنا، وعبدُ اللهِ أخونا»[(٣)]؛ ووضّح سيبويه ضرورة وجود الاسم في الجملة الفعلية، واستغناء الجملة الابتدائية عن الفعل، قائلا: «فمن ذلك

(١) ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، الجزء الأول، ١٩٨٦، ص. ٢٥١ .

(٢) يُقصد بسلوك اللغة العلاقات النحوية الوظيفية التي تؤلف بين مكونات الجملة حيث إن تقديم الفاعل على الفعل (مثلا) يؤدي إلى تغيير وظيفته النحوية، فننتقل من سلوك إلى آخر.

(٣) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، الطبعة الثالثة، الجزء الأول، القاهرة ١٩٨٨، ص. ٢١.

الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك: عبدُ اللهِ أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهبُ عبدُ اللهِ، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء»[(١)].

ويقول ابن جني: «وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه، لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له (المبتدأ والابتداء) جميعا، فلم يتقدم الخبر عليهما معا، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ. فهذا (لا ينتقض). لكنه على قول أبي الحسن مرفوع بالمبتدأ وحده، ولو كان كذلك لم يجز تقديمه على المبتدأ»[(٢)]؛ فجملة (عبدُ اللهِ أخوك) في استشهاد سيبويه تتضمن الخبر (أخو) والمبتدأ (عبدُ اللهِ) حيث رُفع الخبر بالمبتدأ والابتداء.

وقدّم سيبويه جملة أخرى يتصدرها فعل مضارع، هي (يذهبُ عبدُ اللهِ)؛ ويقول ابن جني شارحا الفاعل النحوي: «اعلم أن الفاعل - عند أهل العربية- كل اسم، ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه. والواجب وغير الواجب في ذلك سواء. تقول في الواجب: قامَ زيدٌ. وفي غير الواجب: ما قعدَ بِشرٌ. [وهل يقومُ زيدٌ]»[(٣)]؛ وهذا ما قام به سيبويه حين أسند ونسب الفعل (يذهبُ) إلى الاسم (عبدُ اللهِ).

(١) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. ٢٣.
(٢) ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ص. ٣٨٧.
(٣) ابن جني (أبو الفتح عثمان)، اللمع في العربية، تحقيق، حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٨٥، ص. ٧٩.

وتحتم القراءة التركيبية [١] النظر إلى التركيب نظرة عاملية، يقول المنصف عاشور: «[...] الوظيفة النحوية [تتحدد] في أبعاد مكانية موضعية. إذ في تنقل المواضع والحيّزات يكمن كُنه النحو والإعراب والعمل. ولا شك أن منوال النحاة النموذجي يستند إلى ما نجده في رسالة سيبويه من مكونات وما جاء مبثوثا في ثنايا الكتاب. وتلك العناصر هي:

- أقسام الكلم الثلاثة: الاسم والفعل والحرف.
- نظرية العامل والإعراب.
- العملية الإسنادية.

ويتولد عن تلك العناصر كل ما يخصّ الصياغة الصوتية الصرفية ومنهج الاشتقاق وما يطرأ من عوارض على البناء الشكلي من تغييرات [...]»[٢].

تبحث رسالة علي بن معيوف[٣] في كتاب سيبويه للتحقّق من خريطة المواضع في البناء التركيبيّ المجرَّد للجملة العربية، وأحكامُ هذه

(١) ترتبط القراءة التركيبية بمفهوم النسق التركيبي أو الأنساق التركيبية؛ فنظام التركيب في اللغة العربية لبنات يُبنى بعضها على بعض؛ وهكذا نفهم كيف أن النسق التركيبي هو تلاحم مكونات التركيب العديدة والمتنوعة؛ وكيف أن القراءة التركيبية هي دراسة هذا التلاحم.

(٢) عاشور (المنصف)، نظرية العامل ودراسة التركيب، صناعة المعنى وتأويل النص، مجلد ٨ (سلسلة الندوات)، أعمال ندوة قسم اللغة العربية من ٢٤ إلى ٢٧ أبريل ١٩٩١، جامعة تونس١، كلية الأدب منونة، ١٩٩٢، ص. ٥٩.

(٣) المعيوف (علي بن معيوف بن عبد العزيز)، رسالة (دكتوراه): نظرية الموضع في كتاب سيبويه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، نشر، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

المواضع، ورتبتُها الأصلية؛ وللتحقَّق أيضا من أنَّ هذه النظرية كانت حاضرة في كتاب سيبويه؛ وقد تبيّن في أثناءِ البحث أنَّ سيبويه لم يستخدم كلمة موضع بمفهومها (الاصطلاحي)، فاجتهد الباحث في استخراج بعض المعاني (الاصطلاحية) للموضع الواردة في نصوص الكتاب (وهكذا فقد نبه الباحث على المعاني المعجمية لكلمة موضع في الكتاب مما لا يدخل في مجال النظرية أو يدخل دخولا جزئيا)؛ ثمّ بيّن المواضع الرئيسة والمواضع المحتملة في البناء التركيبيّ المجرّد، والمواضع الرئيسة هي مواضع لابد من شغلها عند تأليف الكلام بما يؤدي وظيفتها في النظرية النحوية، فإن لم يُلفَظ بما يؤدي وظيفتها قدَّره النحوي، أمّا المواضع المحتملة فهي مواضع موجودة في البناء التركيبيّ المجرّد للجملة العربية في خريطة الموضع لكنَّها قد تُشغَل عند تأليف الكلام وقد لا تُشغَل بحسَب الحاجة إليها؛ كما بيّن الرتبة الأصلية للمواضع في البناء التركيبيّ المجرّد ...الخ. وأورد الباحث ما استنبطه من تحليل صاحب الكتاب من الطبيعة النظرية للنظام الموضعيّ للغة العربية وأثر هذه الطبيعة النظرية؛ كما أورد ما رصده من الاختلاف بين اللفظ والموضع، ومن التفاعل بين الكلام المؤلَّف والموضع في البناء التركيبيّ المجرّد.

ويضع محمد شكري العراقي الحسيني فرضيات العمل التي تتعلق بالابتداء، يقول: «تقوم الفرضية الأولى على اعتبار النحو السيبويهي نحوا موضعيا، بمعنى أن المواضع فيه أولية إذ تشكل الأصل الأول للتحليل والتقعيد النحوي. تنظم المواضع داخل مجال عاملي فتلحقها العلامات

الإعرابية بغض النظر عن نوع وعدد الكلم[١] التي تحل فيها. العلاقة بين المواضع علاقة بنائية كما هو الحال بين موضع الاسم المبتدأ وموضع الخبر المبني عليه، وبين موضع الفعل وموضع الاسم المبني عليه أي الفاعل، وهذه هي الفرضية الثانية. أما الفرضية الثالثة فمؤداها أن الابتداء لا يعمل إلا في مجال عاملي معين وينتهي عمله بابتداء مجال عاملي جديد[٢]. إنه عامل كلي لا يقتصر عمله على نوع واحد من أنواع الكلام. وتتألف علامات عمل الابتداء من شقين: شق لغوي مثل العلامات الإعرابية، وشق تكلمي يتكون أساسا من شكل تواجد العلامات التكلمية في الكلام»[٣].

يتحدث الاستشهاد عن المواضع والمجالات، وعن العلاقات العاملية من خلال مفهوم البناء الذي يستعمله سيبويه، ويَفترضُ هذا البناء وجود عامل ومعمول أو مُسند ومُسند إليه.

إن التعليل التركيبي لا يصف بنية الكلمة وإنما علاقاتها التركيبية (لا الصوتية المحتملة)؛ قد يتعلل رفع الفاعل ونصب المفعول، بأن العرب جعلت الضمة (وهي أثقل الحركات) لما يقل في كلامها، وجعلت الفتحة

(١) أوردتْ قولة اللغوي محمد شكري العراقي الحسيني تعبير "بغض النظر عن نوع وعدد الكلم" ففصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصل أجنبي؛ والصواب: "بغض النظر عن نوع الكلم وعددها".

(٢) يُرفع المبتدأ بالابتداء، ويرفع الخبر بالابتداء والمبتدأ معا؛ ثم ينتهي مجال ويبدأ مجال آخر عندما يظهر مبتدأ جديد وخبر جديد.

(٣) الحسيني (محمد شكري العراقي)، مفهوم الابتداء عند سيبويه، مجلة، التواصل اللساني، المجلد الرابع، العدد الثاني سبتمبر ١٩٩٢، ص. ص. ٥٣. ٥٤.

(وهي أخف الحركات) لما يكثر في كلامها [١]؛ غير أن الأمر يتعلق بعلامات ارتبطت بالأساس بالعاملية النحوية وتأثير العوامل في المعمولات.

إن العلة التركيبية في غالب الأحيان هي علة تُراعي التوافق الحاصل بين كلمات الجملة انطلاقا من مُميزات العاملية النحوية؛ وكلما ضُبط موقع كل كلمة داخل الجملة أو التركيب، يسهل إجراء تحويلات مثل تقديم المفعول في (زيدًا ضربت / سافر يومَ الجمعة زيد)؛ غير أن تحويلات أخرى في (قامَ زيدٌ / زيدٌ قامَ) تُؤدي إلى تغيير الوظائف النحوية بالانتقال من جملة فعلية، إلى جملة أخرى اسمية؛ فقد عبّر الجرجاني عن مُختلف هذه الآراء عندما ميز بين تقديم على نية التأخير، وآخر لا على نية التأخير[٢].

ويتوضّع التعليل التركيبي بين البناء العاملي واستعمالاته لتسويغ ما يحدث بين هاتين النقطتين. فإذا كان التركيبُ في الاستعمال العاملي مقبولا (سليما) أو لاحنا، فإن مردّ ذلك إلى صحة التعليل أو ضعفه من خلال التأثير العاملي المُرتبط بالبناء والاستعمال معا وهذا ما يستوجب إدخال تصورات جديدة (تفسيرية) إلى اللغة.

آثرتُ أن أتحدث عن أمثلة "كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب" لأبي علي الفارسي لما يحمل من دلالات مُرتبطة بعنوانه. كنتُ أنتظر من الكتاب أن يقوم بحشد شواهد شعرية ليشرح الظواهر النحوية بها؛ وهذا ما سيفعله طبعا حين بلغ عدد شواهد "باب حذف المضاف"

(١) اهتمت المقالة، في هذا المقام، بمعرفة انتظام الكلام ولم تهتم بكثرة كذا وقلة كذا في كلام العرب حيث الفعل (مثلا) يستقل بفاعل واحد، وتتعدد مفاعيله.
(٢) انظر الرتبة المحفوظة وغير المحفوظة عند النحاة.

(تقريبا) مائة وخمسة عشر بيتاً شعرياً. ويُمكن اعتبار مثل هذه المجهودات كنزا لغويا يستحق جامعه التقدير والتنويه.

يُقدم أبو علي الفارسي أمثلة متعددة منها ما قاله أبو ذؤيب:

كـأنّ مصـاعيبَ زُبَّ الـرّؤو سِ في دارِ صِرْمٍ، تَلاَقَىَ مُريحا

تَـغدَّمْـنَ فـي جانبَيْـه الخَبيـ رَ لمَّا وَهَى خَرْجُه واسـتُبيحا

ويُقدم أبو علي الفارسي كذلك التقدير المتعلق بحذف المضاف:

كـأن هـديرَ مصـاعيبَ زُبِّ الـرّؤوس، في دارِ صِـرْمٍ، تَلاَقَـىَ الصِّـرْمُ مُريحا.

ويشرح هذا التقدير:

أي إبلَ مُريحٍ، فالتقتْ المصاعيبُ وإبل المـريح، فتـهادرتْ؛ ليكـون ذلك أكثرَ للهدير، وأبلغَ في زيادة الصوتِ وارتفاعِه.

ويستحضر جهة المعجم قائلاً:

وتغَدَّمْنَ الخَبيرَ: أي مَضَغْن الزَّبد، وقد قيـل: لا يكـون الزبَـدُ إلا مـع الهَيْجِ، فإذا كنَّ هُيَّجاً تَهَادَرُ كان أبلغَ للصوت.

وتغدمنَ: صفة للمصاعيب، كما كان قوله: «في دار صرم» صفة له.

ولا يفوته التأكيد على جهة النحـو في البيـتين، كمـا فعـل في التقـدير أعلاه، يقول: وخبر "كأنّ" قوله: "في جانبيه"، التقدير كأن هدير مصاعيب في دار صرم، تغدَّمن في جانبيْ هذا السحاب، وفَصَل بخـبر "كـأن" بـين المفعول وفعله، وهو أجنبي منهما، واستغنى عـن جـواب "لمـا" بمـا في قوله: "في جانبيه"، التقدير كأن هدير مصاعيب في جانبي هذا السحاب،

لما وَهَى خَرْجُه هَدرتْ جانبيه، وهذا يدل على أن السّحاب يَرعُدُ بعدما مطرَ.

ثم يعود أبُو علي الفارسي إلى جهة المعجم، يقول:

وقيل: معنى «وَهَى خَرْجُه» أي كأنه انخرق، فخرج منه [الماءُ. والخرْجُ: ما خرج منه،] من الماء.

واستُبيحا: استباحَتْه الأرضُ.

وهذا باب قول الشاعر:

وكُلّ سِمَاكِيٍّ كَأَنّ رَبابَهُ مَتالِي مُهيبٍ من بَني السيدِ أَوْرَدَا (١)

لقد تخصّص أبو علي في المعجم وعلم النحو والشرح الأدبي (٢) [والنقد الأدبي]؛ كيف ذلك؟ كان أبو علي مُعجميا يشرح كلمات مثل: "تغدّمن" و"الخبير" و"الخرج" و"استبيحا"، فكان في شرحه للبيتين يُنافس المتخصصين في المعجم إذ لو سألنا مُعجميا مثل أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي عن كلمة واردة في بيتي أبي ذؤيب أعلاه هي "الزُّبُّ"، لأجاب مُعجمه "المصباح المنير"؛ «الزُّبُّ: الذَّكَرُ وتصغيره (زُبيب) على القياس وربّما دخلته الهاء فقيل (زُبيبة) على معنى أنه قطعة من البدن[...] وقال الأزهري (الزُّبّ) ذكر الصبي بلغة اليمن [...] ورجل

(١) الفارسي (أبو علي)، كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي / مطبعة المدني، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، القاهرة ١٩٨٨، ص. ص. ٣٣٨. ٣٣٩.

(٢) الشرح مهمة تسعى إلى تقريب القصائد من الذهن، ويسمى المشتغل بالشرح: الشارح؛ أما النقد فمهمة معقدة يمارسها الناقد.

أزبّ كثير شعر الصدر [...]»[(١)]، وكذلك فعل أبو علي بالكلمات المذكورة وإن لم يكن مُفصلا لها بما فيه الكفاية لأن المقام لا يسمح بذلك.

ويتجلى استعمال جهة النحو في تقديم أمثلة كثيرة لمقاربة باب من أبواب النحو "باب حذف المضاف"، فاستخرج تقديرات لا يصل إليها إلا الحاذق بصناعة النحو؛ قدَّر فوضع كلمة "هدير" كي تتوسط "كأن" و"مصاعيب" على أنها مضاف محذوف، ثم قدر فوضع كلمة "رعد" كي تتوسط "كأن" و"ربابه" في البيت الشعري على أنها مُضاف محذوف: "كأن رعد ربابه"؛ ويستمر في استعمال جهة النحو في البيتين عندما تطرق إلى خبر "كأن"، وكيف فصل بهذا الخبر بين المفعول وفعله وكذلك تطرق إلى جواب "لما".

وتظهر جهة النقد والشرح عند أبي علي عندما تُستجمع المعاني: يتحدث عن مصاعيب أو إبل قاسية لأنها لم تُروّض، وهي إبل زُبٌّ كثيرة شعر الرؤوس التقتْ إبلا أُريحتْ إلى مَباءتها فأخذتْ تهدرُ. يشبه بهذا صوت الرعد وحركة المطر. وأتى بقية الشرح في كلام أبي علي.

ونظير جهة النحو في الإعراب، قول أبي ذؤيب، يذكر خمرا:

فمَا برحَتْ في الناس حتى تبَيّنَتْ ثقيفاً بزَيْزاءِ الأشَاءِ قِبابُها

أتوْها بريحٍ حاوَلَتْه فأصْبَحتْ تُكَفَّتُ قد حَلَّتْ وساغَ شرابُها

(١) الفيومي (أحمد بن محمد)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، دار الفكر، الجزء الأول، ص. ٢٥٠.

«ما بَرِحَتْ: أي ما برح أهْلُها، حتى تبينوا ثقيفا، فالمضاف في الموضعين محذوف وكذلك "أتوها": أتوا أهلها. فأصبحتْ تُكفَّتُ: أي يكفّتُ ثمنها، أي يُجمع ويقبضُ»[(١)]؛ يُوَضِّح البيتان أن التعويض قد يتم بين الضمير والاسم؛ فالهاء في "أتوها" مفعول به منصوب، والفاعل "هم"؛ وعندما توسَّطت كلمة "أهل" بين الفاعل والمفعول، تحول هذا الأخير إلى مضاف إليه في: "أتوا أهلها" وهو ضمير؛ فالضمير الهاء جاء بدلا عن المضاف إليه ليأخذ موضعه باعتباره مفعولا به عندما حُذف المضاف.

اهتم العرب بالإعراب في نظرية مُكتملة هي نظرية العامل؛ ويُسهم الإعراب في تحليل مُكونات الجملة، وفي عمليات الوصف والتصنيف، وفي إظهار العمل النحوي، وفي بيان الوظائف الإسنادية... الخ؛ وتتضمن جهة النحو في الإعراب ثلاثة فروع:

- **الفرع اللفظي** : هو تغير ظاهر في الكلمة المُعربة.

- **الفرع التقديري** : هو تغير كان من المفروض أن يظهر لولا موانع منعتْ ذلك كأن تكون الكلمة منتهية بالألف أو الواو أو الياء أو أن يكون المحل مشغولا بالحركة اللازمة كالمُتصل بياء المُتكلم والمحكي... الخ.

- **الفرع المحلي العادي** : هو تغير اعتباري بسبب العامل فلا يكون ظاهرا ولا مُقدرا ولا يكون هذا إلا في الكلمات المبنية والجمل.

قد تُخفي تراكيب اللغة العربية مكونات يتوجب استعادتها في إطار ما يسمى تقدير المحذوفات مما يُتيح تدخل فرع آخر، هو فرع تقدير

(١) الفارسي (أبو علي)، كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ص. ٣٥٧.

المحذوف (إعراب الجملة رفقة ما حذف منها)؛ وننبه إلى أن فرع تقدير المحذوف يختلف عن الفرع التقديري؛ وهكذا تشمل الجهة النحوية في الإعراب: الفرع اللفظي، والفرع التقديري، والفرع المحلي العادي، وفرع تقدير المحذوف:

الجهة النحوية:			
الفرع اللفظي:	الفرع التقديري:	الفرع المحلي العادي:	فرع تقديرالمحذوف:
تغير ظاهر في الكلمة المعربة.	تغير كان من المفروض أن يظهر لولا موانع.	تغير اعتباري بسبب العامل.	يكون بإعراب الجملة بحضور التقدير الذي استعاد المحذوف.

يُمكن القول، حسب الخطاطة (الجدول) أعلاه، إن الفرع اللفظي في الجهة النحوية يحضر في جميع الجمل سواء كانت نمطية أو إبداعية (شعرية)، ويكون تأثيره ظاهرا إذا لم تكنْ هناك موانع تحجبه، ويُصبح تقديريا إذا وجدت الموانع (الفرع التقديري)؛ لكن الجهة المجازية وفرع تقدير المحذوف يحضران في الجمل الخصوصية (الشعرية الإبداعية) أو تلك التي خرجتْ عن نمطيتها:

المحلية:
- الفرع التقديري: تغير كان من المفروض أن يظهر لولا موانع.
- الفرع المحلي العادي: تغير اعتباري بسبب العامل.

- الجهة المجازية: يكون المعنى الأول في محل المعنى الثاني.

- فرع تقدير المحذوف: يكون بإعراب الجملة بحضور التقدير الذي استعاد المحذوف.

وقد أدرج البحث (المقالة) الفرع التقديري والفرع المحلي العادي والجهة المجازية وفرع تقدير المحذوف في المحلية لأربعة أسباب مهمة:

- تحل علامة البناء محل العلامة الإعرابية في الفرع التقديري.

- تحل جملة معينة (مثلا) محل مفرد في الفرع المحلي العادي = (نقول: والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ).

- يَحل المعنى الأول محل المعنى الثاني في الجهة المجازية فيكون عوضا عنه أو في محله.

- تحل الجملة رفقة التقدير محل الجملة التي تحتاج إلى التقدير، فتُعرب الجملتان معا دفعة واحدة في فرع تقدير المحذوف.

وبيان بعض ذلك أن نتأمل الأمثلة:

_ قالت الخنساء:

طويلُ النجادِ، رفيعُ العمادِ كثيرُ الرمادِ إذا ما شَتَا

_ دارُ الرجلِ.

_ قال تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [يوسف: ٨٢].

ـ أنشد أحمد بن يحيى:

لمّـا رَأوْهُـنَّ مِـن الأحْـدابِ يُثِرنَ مِـن كـلِّ مليـعِ هـابِ

نبتاً بأيْديهِنَّ كالكِبابِ

يُلاحظ أن بيت الخنساء يتضمن جملة رئيسة تنتمي إلى بنيات الإضافة، هي جملة "طويل النجاد": يذهب الفرع اللفظي إلى اعتبار لفظة "النجاد" (مُضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على آخره). أما الجهة المجازية للفظة نفسها، فتذهب إلى اعتبارها (مضاف إليه أول عوضا عن مضاف إليه ثان كنايته "القامة"). وبما أن الكناية ترك التصريح بالشيء إلى ما يُساويه في اللزوم فينتقل منه إلى الملزوم وهي جواز إرادة المعنى الحقيقي مع اللازم تُخالف المجاز لأنه لا يُراد فيه المعنى الحقيقي مع المجازي للزوم القرينة المانعة من إرادته[1]؛ وبما أنها كذلك عند الجرجاني «[...] أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه/ في

(١) السيوطي (جلال الدين)، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، وبهامشه: حلية اللب المصون على الجوهر المكنون، لأحمد الدمنهوري، دار الفكر، ص. ١٠١. ويقول كذلك في المصدر نفسه، ص. ١٠٢.:

"[...] المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك، وهي ضربان: قريبة وهي ما ينتقل الذهن منها إلى المطلوب بلا واسطة، وهي [...] واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل النجاد [...]. الضرب الثاني ما ينتقل فيها بواسطة وهي بعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن الكرم فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة الوقود للحطب تحت القدر ومن كثرة الوقود إلى كثرة الطبخ ومن كثرة الطبخ إلى كثرة الأكلة ومن كثرة الأكلة إلى كثرة الضيفان ومنها إلى المقصود وهو الكرم".

الوجود، فيومئ به إليه، ويجعله دليلا عليه، / مثال ذلك قولهم: "هو طويلُ النجادِ"، يُريدون طويلُ القامةِ = و"كثيرُ رمادِ القِدْر"، يَعنون كثير القِرى = وفي المرأة: "نؤُومُ الضحىَ"، والمراد أنها مُترفة مَخدومة، لها من يكفيها أمرها، فقد أرادوا في هذا كله، كما ترى، معنى، ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به، ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود، وأن يكون إذا كان. أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد؟ وإذا كثر القرى كثر رماد القدر؟ وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها أمرها، رَدِفَ ذلك أن تنام إلى الضحى؟»[(١)].

إن الفرق بين بيت الخنساء ومثال (دارُ الرجلِ) واضح تماما بما أن البيت ينتمي إلى نوع الجمل الشعرية والإبداعية، في حين ينتمي مثال (دارُ الرجلِ) إلى نوع الجمل النمطية العادية؛ ولهذا السبب، لا يتدخل في وصف مثال (دارُ الرجلِ) سوى الفرع اللفظي، فنقول "الرجل": مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على آخره. ويتدخل الفرع اللفظي والجهة المجازية وفرع تقدير المحذوف في وصف الآية ٨٢ من سورة يوسف[(٢)]: فإذا كان الفرع اللفظي يُخرج هذا المثال من دائرة بنيات

(١) الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، تعليق، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٨٩، ص. ٦٦./ الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، تصحيح وحواشي، محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان ١٩٨٢، ص. ٥٢.

(٢) جاء في:المراغي (أحمد مصطفى)، علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان ٢٠٠٢، ص. ص. ٢٨٩. ٢٩٠.:

"كما توصف الكلمة بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي[...]، كذلك توصف بالمجاز بطريق الاشتراك اللفظي إذا تغير حكم إعرابها الأصلي بواسطة حذف لفظ أو زيادته.فالحذف كقوله تعالى:("واسأل القرية..." يوسف: ٨٢)، إذ الأصل أهل القرية، فالحكم الذي يجب للقرية

الإضافة، لأنه يُعرب "القرية" مفعولا بـه منصـوبا بالفتحـة الظـاهرة علـى آخره، فإن الجهة المجازية وفرع تقدير المحذوف يأخذان بعـين الاعتبـار انتماء المثال إلى بنيات الإضافة. تعتبر الجهة المجازية "القرية" مفعولا بـه منصوبا بالفتحة الظاهرة على آخره عوضا عـن المضـاف إليـه. يعـني، أن المفعول به حـل محـل المضـاف إليـه ممـا يُصـنّف الجهـة المجازيـة في المحلية بصفة عامة. وستكون النتيجة أن المفعول بـه يـدل علـى المعـنى الأول، أما المضاف إليه فيدل علـى المعـنى الثـاني. ويعتـبر فـرع تقـدير المحذوف إلى جانب الجهة المجازية "القرية" مفعـولا بـه بـدل المضـاف إليه، والتقدير: "اسأل أهل القرية". وعندما اعتبرت "القرية" حسب الجهة المجازية مضافا إليه، استدعى الأمر البحث عن المضاف، الشـيء الـذي يدخل في تقـدير هـذا المضـاف المحـذوف: "أهـل"، فنحصـل في آخـر التحليل على المعنى المجازي التام للجملة بحضور المقدر المحذوف.

ويطلب ما أنشـده أحمـد بـن يحـيى تـدخل الفـرع اللفظـي والجهـة المجازية، وفرع تقدير المحذوف[1] في الوصف. ويكـون التقـدير: "نبتـاً

= في الأصل هو الجر فحذف المضاف وأعطى المضاف إليه إعرابه، ونظيره (وجاء ربك) أي أمر ربك."

(١) جاء هذا المثال في مصدر:

الفارسي (أبو علي)، كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ص. ٣٤٤.:

«قال أحمد: قوله "كالكِباب" شبه يديها في عدوها، بسرعة يدي امرأة تكب الغزل، فهذا على تأويله على حذف المضاف، لأن المعنى على هذا: نبتا ككَبِّ الكِبَابة الكِباب.

ويحتمل غير ما قال، وهو أن يكون ما ينبثن بأيديهن ويقتلعنه بحوافرهن كالكباب [...]».

وقال أيضا: «الأحداب: جمع حدب، بالتحريك: هو غليظ الأرض ومرتفعها، والحدب أيضا: حُدُورٌ في صَبِب، كحدب الريح والرمل. والمليع - بالعين المهملة- الفسيح الواسع من الأرض، وسمي مليعاً لملع الإبل فيه، وهو ذهابها وسرعتها. ويقال: موضع هابي

كَكَبِّ الكَبَّابَة الكِبابَ". فإذا كان تأويل الكلام على حذف المضاف، تُصبح لفظة "الكباب": مُضاف إليه مجرور حسب فرع تقدير المحذوف. وتصبح لفظة "الكباب" كذلك: اسم مجرور بالكاف حسب الفرع اللفظي. وتُعرب اللفظة نفسها أيضا: اسم مجرور عوضا عن اسم مجرور آخر مضاف رفقة المضاف إليه هما "كبّ الكبابة" في الجهة المجازية. وإذا كان التقدير بسيطا، مثل: "نبتا ككبِّ الكبابِ"، تعرب "الكباب": اسم مجرور بالكاف عوضا عن المضاف الذي هو:"كَبِّ". ونظير ذلك قول امرئ القيس:

إذا قامَتا تضوَّعَ المِسكُ مِنهُما نسيم الصَّبا جاءتْ بريّا القرنفلِ

ويكون التقدير المركب "تضوعَ المسكُ منهما تضوعاً كتضوعِ نسيمِ الصّبا"؛ أما التقدير البسيط، "تضوع المسك منهما كنسيم الصبا".

وهكذا يتحدد الفرق الجوهري بين الجهة المجازية وفرع تقدير المحذوف: فإذا كانت الجهة المجازية تخضع لوصاية المؤول المشتغل بالمعنى أو لوصاية البلاغي [الناقد]، فإن فرع تقدير المحذوف يخضع لوصاية أخرى، وصاية النحوي المهتم بالتراكيب وباستعادة تلك التي فقدت بعض أصولها أو خرجت عنها (مع ضرورة الانتباه إلى ما يأتي به التقدير من معنى إضافي)؛ وبهذا تتحقق مصالحة قوية في الخطاطة الثانية

=التراب، لأن ترابه مثل الهباء في الرقة. والهابي من التراب: ما ارتفع ودق. والنبت مثل النبش، وهو الحفر باليد. والكباب: من كبَّ الغزل: جعله كُبَّةً، والكُبَّةُ: الإبل العظيمة، والكُبُّ: الشيء المجتمع من تراب و غيره، وكبة الغزل: ما جمع منه، مشتق من ذلك.»

(الجدول الثاني) أعلاه عندما وُضعتْ انشغالات النحاة إلى جانب انشغالات البلاغيين والنقاد.

٣) جهة المجاز في الإعراب :

يُعدُّ ربطُ اللغة بالنظم ضرورةً، كما يُعدّ ربط اللغة بالبلاغة جزءاً من هذه الضَّرورة التي تستوعبُ ربط اللغة بالقَصد، فنقول: «لا شك أن استعمال اللغة يقترن بالبلاغة التي تفيد أن المتكلم لا يقتصر في كلامه على مجرد الإفهام الجيد، بل يزيد على ذلك بأن يُسبغ على كلامه من مقومات البيان ما يجعل كلامه يؤدي أغراضا زائدة على الغرض الأساس المتمثل في التوصيل. وقد أطلقت على هذه الأغراض تسميات عدة لا تكاد تخرج في جوهرها عن مدلول البلاغة على الرغم من التباس هذا المصطلح واحتماله لدلالات متعارضة. فالبلاغة في المحصلة النهائية قد تفيد الحجاج والاستدلال أو الوظيفة الشعرية والجمالية»[(١)]؛ وبهذا تملك اللغة بُعدين مُتكاملين حسب حاجات الإنسان الوظيفية، فإن رام تواصلا فله ما سعى إلى تحقيقه، وإن رام جمالا فله من الإمتاع المخزون الوافر.

ويأتي كتاب الخصائص في هذا السياق النحوي والبلاغي ليُظهر أن حكمة اللغة العربية لا تُضاهيها حكمة: «إن البلاغة التي نتحدث عنها نمط من التفكير نما في أحضان النحو في صورته الأولى، عندما كان موصولا بالبحث في خصائص العربية. هكذا كان لنظر ابن جني في جملة من المقومات الصوتية والصرفية والتركيبية، أن أفضى به إلى الكشف عما تحمله من إمكانات أسلوبية تمثل خصائص هذه اللغة في التعبير البلاغي والجمالي. هذا لا يعني أن الشعر باعتباره جنسا أدبيا مخصوصا لم يساهم

(١) مشبال (محمد)، البلاغة وحكمة اللغة، مجلة، فكر ونقد، العدد ١٧، السنة الثانية، مارس ١٩٩٩، ص. ٧٧.

في صياغة مقولات البلاغة ومفهوماتها، ولكن المقصود في هذا المقام أن النظر في مقومات الشعر كان جزءاً من التفكير العام في الخصائص الجمالية للعربية، ولم يستقل بنفسه حتى يمنحنا بلاغة شعرية بالمفهوم الدقيق الذي تفرضه نظرية الأدب الحديثة»[(١)].

يتحدث الاستشهاد عن نُموِّ البلاغة في «أحضان النحو في صورته الأولى، عندما كان موصولا بالبحث في خصائص العربية»، فاللغة عند ابن جني ذات إمكانات قادرة على منح التراكيب وظيفة إمتاعية لا يشك أحد في قيمتها الجمالية، وتُعيد هذه القُدرة إلى الأذهان كيف أن نقاش تمييز اللغة النمطية عن اللغة الخُصوصية، ظهر عند اللغويين حين قال الخليل ابن أحمد الفراهيدي: «الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ومن تصريف اللفظ وتعقيده ومدّ المقصور وقصر الممدود والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته واستخراج ما كلّت الألسن عن وصفه ونعته والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد ويبعدون القريب ويحتج بهم ولا يحتج عليهم [...]»[(٢)]؛ وحين دارت مناظرة بين يونس بن متى القنائي والسيرافي، بدا في إحدى فقرات هذه المناظرة كيف كان السيرافي يستفيد من الثقافة الإبداعية (البلاغية/النقدية) عندما استعمل عبارات: فرش المعنى، وبسط المراد، وجلاء اللفظ بالروادف والأشباه والاستعارات، والتلويح، والشرح والإيضاح، فقال: «وإذا قال لك آخر "كن" نحويا لغويا فصيحا، فإنما يُريد: اِفهم عن نفسك ما تقول ثم رُمْ أن يفهم عنك

(١) المرجع نفسه، ص. ٨٤.

(٢) القرطاجني (حازم)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق، محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ص. ص. ١٤٣. ١٤٤.

غيرك وقدّر اللفظ على المعنى فلا ينقص منه. هذا إذا كنت في تحقيق شيء ما على ما هو به، فأما إذا حاولت فرش المعنى وبسط المراد فأجل اللفظ بالروادف المُوضحة والأشباه المقربة والاستعارات الممتنعة، وسدّ المعاني بالبلاغة، أعني لوّح منها شيئا حتى لا تصاب إلا بالبحث عنها والشوق إليها، لأن المطلوب إذا ظفر به على هذا الوجه عز وجل وكرم وعلا، واشرح منها شيئا حتى لا يمكن أن يمتري فيه أو يتعب في فهمه أو يستريح عنه لاغتماضه»[(١)].

إن تقسيم الكلام إلى نمطي عادي، وإبداعي لا يمنع من تناوله من زاوية العلاقة بين البناء العاملي واستعمالاته.

لا يختلف البناء العاملي والمنطقي المجرد بين الجملتين:

ـ رأيتُ زيداً.

ـ رأيتُ أسداً.

إن الجملتين تتطابقان في التمثيل (ف. س٠. س١) حيث يتحقق استعمال الجملة النمطية (رأيتُ زيداً) أو الجملة الإبداعية (رأيتُ أسداً) حسب الحاجة التي تفرض على مُنتج اللغة اختيارات مُعينة؛ إلا أن اتحاد الجملة النمطية والإبداعية في تمثيل واحد لا يُرغم على التمسك فقط بالتعليل النحوي، بل يطرح علاقة من نوع ثان: علاقة البناء البلاغي واستعمالاته انطلاقا من التعليل البلاغي؛ غير أن مثال (رأيتُ أسداً) يُمثل

(١) التوحيدي (أبو حيان علي بن محمد بن العباس)، الإمتاع والمؤانسة، المكتبة العصرية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت ١٤٢٤هـ، ص. ص. ٩٨. ٩٩.
كذلك: جهامي (جيرار)، الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية، دار المشرق، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٩٩٤، ص. ٢٣٨.

بنية استعارية تقدم فعلها المتصرف على معمولها. وإذا حدث العكس كما في المثال:

ـ أسداً رأيتُ.

حيث تقدم المعمول على العامل المتصرف؛ فإن ذلك لا يُؤدي إلى فساد الجملة، ولم يفقد المفعول حُكمه ولا رُتبته النحوية رغم خروجه عن الأصل: يأتي المفعول به ثالثا من حيث الرتبة في الجملة التي يكون فيها مسبوقا بالعامل فيه (الفعل) والفاعل أيضا؛ إلا أن المفعول قد ينأى عن هذا الأصل فيتقدم على الفعل والفاعل. إن دُخول التقديم والتأخير على المثال الأصلي (رأيتُ أسداً) دُخولٌ جائز تُبيحه القاعدة النحوية، فيتحول إلى (أسداً رأيتُ)؛ وتكون النتيجة في المثالين (رأيتُ أسداً) و(أسداً رأيتُ) أن الإنسان لم يُذكر صراحة (المشبه) وذكر الحيوان (الأسد: المشبه به)، ويعني أن صفة الشجاعة استُعِيرتْ للإنسان من الحيوان... وتلك هي الاستعارة التي استوجبتْ "مُستعارا له" المشبه الإنسان و"مُستعارا منه" المشبه به "الأسد":

إن جملة: رأيتُ أسدا ← تُوضح: رأيت رجلا أو زيدا... كالأسد في الشجاعة؛ ولا نقول:

في الجملة نفسها: رأيتُ أسدا ← أنها تُوضح: رأيت أسدا كالإنسان في الشجاعة؛ لأن صفة الشجاعة قد انتقلتْ من الأسد إلى الرجل،

فاستُعِيرت الشجاعة من الأسد للإنسان (مبدأ القوة[١])؛ وبهذا يُفهم كيف أن الاستعارة هي تشبيه في الأصل حُذف أحد طرفيه.

إن اعتماد أصل التشبيه في مثال (رأيتُ أسداً) يُفسر البنية المنطقية البلاغية [مستعار له: الإنسان + مستعار منه: الأسد] والبنية المنطقية النحوية [فعل + فاعل + مفعول به] لأنه احتفظ بالمشبه به في مكانه الأصلي؛ ويُمثل المثال (أسداً رأيتُ) بنية منطقية بلاغية مُحولة [مستعار منه: الأسد + مستعار له: الإنسان][٢] والبنية المنطقية النحوية المحولة

---

(١) يقول السكاكي متحدثا عن مبدأ القوة الاستعاري حين تناول قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤]: «فالمستعار منه هو: النار، والمستعار له هو: الشيب، والجامع بينهما هو: الانبساط، ولكنه في النار أقوى» السكاكي (سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي)، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق، نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٩٨٣، ص. ٣٨٨.

(٢) جاء في:

الجرجاني (عبد القاهر)، أسرار البلاغة، تحقيق، محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطبع والنشر، بيروت، لبنان ١٩٨١، ص. ص. ٢١٠. ٢١١.

الاستعارة «[...] تسقط ذكر المشبه من البيت وتطرحه وتدعي له الاسم الموضوع للمشبه به كما مضى من قولك: رأيت أسداً تريد رجلا شجاعا ووردت بحرا زاخرا تريد رجلا كثير الجود فائض الكف، وأبديت نورا تريد علما، وما شاكل ذلك. فالاسم الذي هو المشبه غير مذكور بوجه من الوجوه كما ترى. وقد نقلت الحديث إلى اسم المشبه به لقصدك أن تبالغ فيه فتضع اللفظ بحيث تخيل أن معك نفس الأسد. والبحر والنور كي تقوي أمر المشابهة وتشدده ويكون لها هذا الصنيع حيث يقع الاسم المستعار فاعلا أو مفعولا أو مجرورا بحرف الجر أو مضافا إليه. فالفاعل كقولك: بدا لي أسد، وانبرى لي ليث، وبدا نور،

[مفعول به + فعل + فاعل] لأنه قدم المشبه به على المشبه في الجملة. وبعد كل هذا التحليل، يُمكن إضافة معنى القصد من خلال غرض مدح من وَصَفه المثال بالأسد في الشجاعة.

يمكن رَجْعُ جميع تراكيب اللغة العربية إلى بُنى منطقية توضح تجاور مكونات التركيب؛ وسيقود مثال (رأيتُ زيداً) إلى البنية المنطقية: (ف. س٠. س١). وكلما تغير التركيب، تغيرت البنية المنطقية، نحو: البناء للمجهول الذي تقابله البنية المنطقية (ف. س٠). ونشرح هذا التغير أن موقع الفاعل (س٠) تم إلغاؤه في البناء للمجهول ليعوض بالمفعول به (س١) الذي سيصبح نائب الفاعل (س). دفعت هذه التأملات إلى الحديث عما يُسمى بالبناء العاملي (المنطقي المجرد)، ثم الاستعمال العاملي (الذي يخضع لتحقق التراكيب وتمييز صحيحها من لاحنها بواسطة السليقة والتعلم ... إلخ).

ويمكن تعميم هذا الإجراء ليشمل الإعراب المعنوي (المجازي) لإظهار كيف أن الجمل البلاغية تملك بُنى منطقية ننتقل فيها من الوصف النحوي إلى الوصف البلاغي.

تملك جملة (رأيتُ أسداً) الاستعارية بنية منطقية نحوية هي: (ف. س٠ (ضمير متصل). س١)، وبنية منطقية بلاغية: (ف. س٠ (ضمير

=وظهرت شمس ساطعة، وفاض لي بالمواهب بحر [...]. والمفعول كما ذكرت من قولك: رأيت أسدا. والمجرور نحو قولك: لا عار إن فرّ من أسد يزأر، والمضاف إليه كقوله:

يا ابن الكواكب من أئمة هاشم والرُّجَّحِ الأحسابِ والأحلامِ.

وإذا جاوزت هذه الأحوال كان اسم المشبه مذكورا، وكان مبتدأ واسم المشبه به واقعا في موضع الخبر، كقولك: زيد أسد، أو على هذا الحد [...]».

متصل). س١.ح. س٢) التي تترجم بلاغيا بـ: [ف س٠ [س١ مشبه ϕ][ح: أداة ϕ][س٢ مشبه به]. وتُقرأ هذه الترجمة البلاغية كما يلي: ينتمي هذا التركيب البلاغي إلى مجال التشبيه في الأصل، لأنه يمكن استعادة البنية المنطقية البلاغية التي توضح ظهور (س١ ثم ح) رغم غيابهما في مثال: "رأيت أسدا"، حسب قراءة البنية النحوية المنطقية: هما المشبه والأداة. وتُظهر الترجمة البلاغية هذا الغياب باستعمال الرمز ϕ إلى جانب (س١ وح). ولا يجب الاقتصار فقط على مفهومي البناء العاملي والاستعمال العاملي، حيث يمكن نقل هذه المعادلة إلى البناء البلاغي والاستعمال البلاغي.

ونظير ذلك استعمال جهة النحو وجهة المجاز في الشاهد القرآني:

قال تعالى: ﴿طَلۡعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ٦٥﴾ [الصافات: ٦٥].

- **جهة النحو في الإعراب :**

+ طلعُها: طلع مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والضمير المتصل في محل جر مُضاف إليه.

+ كأنه: كأن حرف تشبيه ونصب مُشبه بالفعل، والضمير المتصل في محل نصب اسمها.

+ رُؤوسُ الشياطين: رُؤوس خبر كأن مرفوع بالضمة، وهو مُضاف، والشياطين مُضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة "كأنه... الخ"، في محل رفع خبر المبتدأ.

- **جهة المجاز في الإعراب :**

عندما تُضاف جهة المجاز إلى جهة النحو: تُعرب كلمة "طلع" مُشبها مرفوعا مبتدأ، وهو مُقدم لأن الأصل أن يلي المُشبه الحرف المُشبه

بالفعل؛ وتُعرب "كأن" أداة تشبيه (حرف مُشبه بالفعل)، وتُعرب"الهاء" ضميرا مُتصلا عوضا عن المُشبه المُتقدم عن الأداة (خبر الأداة مبني على الضم الظاهر في محل نصب اسمها)؛ أما "رُؤوس" فهي مُشبه به لزم مكانه مرفوع خبر الأداة. والجملة المكونة من الأداة والضمير عوض المُشبه والمشبه به في محل رفع مُشبه به خبر المبتدأ تقديره في غير القرآن: طلعُ شجرة الزقوم رؤوسُ الشياطين.

يُظهر التناول البلاغي لجملة: طلع شجرة الزقوم رُؤوس الشياطين أن بنيات التشبيه في بعض الأحيان تقبل التقديم والتأخير؛ ويَظهر ذلك في جهة المجاز الذي يضبط موقع المشبه والمشبه به.

يبدو أن دراسة المفردة مُنعزلة ترتبط بالصرف، ولا علاقة لها بالنحو والبلاغة والنقد القديم؛ فهذه المسألة أرّقت كثيرا الجرجاني[(١)]، مثلا، في تصوره لنظرية النظم: هل سنعتني بجهة النحو في المُفردة؟ لا شك أن علم النحو لا يستسيغ هذا الأمر لأنه يعتني بالمفردة في علاقاتها النحوية؛ فعلم النحو يدرس الأنساق لا المفردات مُنعزلة، فاهتم الجرجاني بمعاني النحو التي هي جُزء من النقد لا بعلم النحو في ذاته؛ لأنه يرتبط عُموما بنظرية النظم التي ترى في تزايد الألفاظ تحقيق المعاني النحوية حيث لا يكون الضم فيها ضما ولا الموقع موقعا فيكون قد توخى فيها معاني النحو[(٢)]. فالكلام إذا تأملته لم تجد له معنى يصح عليه غير أن تجعل تزايد الألفاظ عبارة عن المزايا التي تحدث من توخي معاني النحو

(١) وقع الاختيار على عبد القاهر الجرجاني لأنه يمثل مرحلة نضج تكامل علوم العربية.

(٢) الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، تصحيح، السيد محمد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان ١٩٨٢، ص. ٢٨٣.

وأحكامه فيما بين الكلم لأن التزايد في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ونطق لسان مُحال[١].

هل سنعتني بجهة المجاز في المُفردة؟ لا شك كذلك أن علم البلاغة والنقد القديم يضعان الظاهرة البلاغية في عمق التفاعل الأسلوبي أو تفاعل العناصر داخل التراكيب، وبعد ذلك، تتم قراءة معناها. لقد دفعتْ هذه القضايا بالجرجاني إلى رفض الحديث عن علاقة اللفظ المفرد بالمعنى ثم طفق يُقلب فوائد دراسة الجملة، لينتقل في آخر المطاف إلى الحديث عن النظم بصفة عامة، وعرّف الجرجاني النظم بأنه ليس إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تُخل بشيء منها[٢]. والنظم هو تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض[٣]. ولا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويُبنى بعضها على بعض[٤]. فالألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مُجردة، ولا من حيث هي كلم مُفردة؛ فالألفاظ

(١) الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، تصحيح، السيد محمد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان ١٩٨٢، الصفحة ٢٨٢ فما فوق. / الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، تحقيق، محمد التنوجي، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ،. ص. ٢٩٤.

(٢) المصدر نفسه، رضا، ص. ٦٤. / المصدر نفسه، التنوجي، ص. ص. ٧٧. ٢٩٣. ٣٨٢.

(٣) المصدر نفسه، رضا، ص. ق/ المصدر نفسه، التنوجي، ص. ١٣.

(٤) المصدر نفسه، رضا، ص. ٤٤./المصدر نفسه، التنوجي، ص. ٥٩.

تثبت لها الفضيلة وخلافها في مُلاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها[١] ومُؤانسة أخواتها[٢].

يظهر أن المعنى كوني يخترق جميع اللغات، لكن بناءه وتشكله يختلف من البناء اللفظي للغة معينة إلى بناء لفظي آخر في لغة مُغايرة؛ إذن يُوجد الصرف باعتباره آلية تُسهم في إنتاج الألفاظ، ويُوجد المعجم باعتباره رصيد الإضافات اللغوية المُستمرة؛ إلا أن المُتكلم يُنتج المعاني ثم يُرتب الألفاظ مما يُؤكد فرادة كل إبداع شخصي عن إبداع آخر؛ ولا يعني الترتيب التتابعي للألفاظ، إمكان المُتكلم القيام بعملية حسابية تُزاوج بين اللفظ والمعنى وإلا لما وُجدتْ في اللغة العربية ظواهر الإيجاز وأخرى للإطناب؛ وستكون النتيجة أن النص الذي سنستشهد به يدفع إلى فهم نوعي في ترتيب المعاني ثم ترتيب الألفاظ، يقول الجرجاني: «هذا، وأمر "النظم"/ في أنه ليس شيئا غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم، وأنك ترتب المعاني أولا في نفسك، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك، وأنا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني، لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب = في غاية القوة والظهور، ثم ترى الذين لهجوا بأمر "اللفظ" قد أبوا إلا أن يجعلوا "النظم" في الألفاظ. ترى الرجل منهم يرى ويعلم أن الإنسان لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتبة إلا من بعد أن يفكر في المعاني ويرتبها في نفسه على ما أعلمناك، ثم تفتشه فتراه لا يعرف الأمر بحقيقته، وتراه ينظر إلى حال السامع، فإذا رأى المعاني لا تقع مرتبة في نفسه إلا من بعد أن تقع الألفاظ مرتبة في سمعه، نسي حال

(١) المصدر نفسه، رضا، ص. ٣٨./ المصدر نفسه، التنوجي، ص. ٥٤.
(٢) المصدر نفسه، رضا، ص. ٣٦.

نفسه، واعتبر حال من يسمع منه. وسبب ذلك قصر الهمة، وضعف العناية، وترك النظر، والأنس بالتقليد. وما يغني وضوح الدلالة مع من لا ينظر فيها، وإن الصبح ليملأ الأفق، ثم لا يراه النائم ومن قد أطبق جفنه؟»[(١)].

٤) الجهة القصدية في الإعراب :

لنتأمل الأمثلة:

ـ قتل زيدٌ الخارجيَّ.

ـ زيدٌ قتلَ الخارجيَّ.

ـ قتلَ الخارجيَّ زيدٌ.

يحتفظ مثال (قتل زيدٌ الخارجيَّ) بالرُتبة الأصلية: فعل + فاعل + مفعول؛ ويخرق مثال (زيدٌ قتلَ الخارجيَّ) هذه الرتبة، فيتقدم الفاعل ليُغير وظيفته إلى مبتدأ (تقديم لا على نية التأخير).

يُعبّر المثالان (قتل زيدٌ الخارجيَّ) و(زيدٌ قتلَ الخارجيَّ) عن زاوية الأحكام عند الجرجاني التي تمثل النقل والتحويل (التقديم على نية التأخير أو التقديم لا على نية التأخير).

ويُحلل الجرجاني المثال (قتل زيدٌ الخارجيَّ) والمثال (قتلَ الخارجيَّ زيدٌ) من زاوية الأغراض، يقول: «قال صاحب الكتاب، وهو يذكر

(١) الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، (شاكر)، مصدر مذكور، ص. ص. ٤٥٤. ٤٥٥./ الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، (رضا)، مصدر مذكور، ص. ٣٤٩.

الفاعل والمفعول: "كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم"، ولم يذكر في ذلك مثالا.

وقال النحويون: إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يبالون من أوقعه، كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ويفسد، ويكثر به الأذى، أنهم يريدون قتله، ولا يبالون من كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء. فإذا قتل، وأراد مريد الإخبار بذلك، فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول: "قتل الخارجيَّ زيد". ولا يقول: "قتل زيدٌ الخارجيَّ"، لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له "زيد" جدوى وفائدة، فيعنيهم ذكره ويهمهم ويتصل بمسرّتهم = ويعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه متى يكون، وقوع القتل بالخارجي المفسد، وأنهم قد كفوا شره وتخلصوا منه»[(١)].

تحدث الجرجاني عن الخبر بالمعنى اللغوي العادي لا النحوي، لأنه عبارة عن معلومات يتواصل بها المتكلم والمخاطب؛ ولهذا نجده يستعمل عبارة "أراد مُريد الإخبار بذلك" للدلالة على مُنتج الكلام، ثم يستعمل عبارة "ليس للناس في أن يعلموا" للدلالة على مُتلقي الكلام؛ لقد كان مدار الإخبار في الاستشهاد من أهم قضايا الكلام عند الجرجاني.

يغلب جانب التركيب على وصف النحاة للجمل مما يدفع إلى التنبيه إلى أن نص الجرجاني محاولة تقدم بها لإعادة الاعتبار للدلالة بالمعنى العام في هذا المجال؛ وكانت النتيجة أن تحدث عن سيبويه الذي أشار

(١) الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، (شاكر)، مصدر مذكور، ص. ١٠٧. ١٠٨ / الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، (رضا)، مصدر مذكور، ص. ٨٤.

إلى القصد الكلامي رغم أنه لم يذكر مثالا لما أشار إليه، ثم عن النحاة في الغرض داخل مثال "الخارجي" على حساب غرض أو أغراض أخرى؛ وكلها لمسات كلامية تأخذ بعين الاعتبار القصد. ويكشف الجرجاني سرَّ مُنتج الكلام ومُتلقيه اللذان يُخضعانه للذهن: أي، ما يُسمى ترتيب المعاني في النفس قبل ترتيبها في الألفاظ؛ وهُنا يحصل التوافق بين نية المتكلم ونية المستمع، فالمتكلم «يقول... ولا يقول... لأنه يعلم أنه ليس للناس في أن يعلموا...»؛ إذن ليس مُهما عند الناس أن يطلعوا على من قتل الخارجي بقدر ما هو مُهم عندهم أن يموت لأنه عاث فسادا فيهم.

إن اختلاف البناء النحوي يقود إلى اختلاف جانب الدلالة حيث القصد يختلف باختلاف بنية التركيب، يقول الجرجاني: «ثم قالوا: فإن كان رجل ليس له بأس ولا يقدَّر فيه/ أنه يقتلُ، فقتل رجلا، وأراد المخبر أن يخبر بذلك، فإنه يقدم ذكر القاتل فيقول:"قتل زيدٌ رجلا"، ذاك لأن الذي يعنيه ويعني الناس من شأن هذا القتل، طرافته وموضع الندرة فيه، وبُعده كان من الظن. ومعلوم أنه لم يكن نادرا وبعيدا من حيث كان واقعا بالذي وقع به، ولكن من حيث كان واقعا من الذي وقع منه.

فهذا جيّد بالغ، إلا أن الشأن في أنه ينبغي أن يعرف في كل شيء قدِّم في موضع من/ الكلام مثل هذا المعنى، ويفسر وجه العناية فيه هذا التفسير»[1].

لنتأمل الآن المثال:

ـ هوَ يعطِي الجزيلَ.

(١) المصدر نفسه (شاكر)، ص. ١٠٨ / المصدر نفسه (رضا)، ص. ص. ٨٤. ٨٥.

شكل البيان منطق اللغة مما دفع بالعرب إلى التفكير به، فاشتغلوا باللغة كثيراً لفهم النص القرآني بوسائل مُتعددة أهمها البيان.. ولننقُل مثال (هوَ يعطِي الجزيلَ) إلى دائرة أوسع فنتساءل: هل اللغة هي انعكاس للواقع؟

لا تملك اللغة وظيفة تمثيلية فقط، وإنما هي قصدية؛ وستكون النتيجة أن مثال (هوَ يعطِي الجزيلَ) وإن انطفأ منه الجانب البياني، فإنه قابل للدراسة قصديا؛ وهذا ما يدفع إلى القول إن القصد يُستخرج من الكلام البياني والكلام غير البياني.

كان هدف الاقتضاء[١] عند القدماء هو الوصول إلى أحكام الشريعة، ثم استثمرته الدراسات الحديثة منطقيا وفلسفيا ولسانيا لإظهار كيف أن المعنى الأول يُبنى على المعنى الثاني؛ هنا بالضبط، نُنوه بأعمال القدماء لأنهم أثاروا الاقتضاء في اللغة؛ يقول الجرجاني: «[...] لا يراد بالكلام [...] نفس معناه، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه، نحو أنّا نعلم أن ليس الغرض من قوله تعالى: «إنما يتذكر أولو الألباب»، أن يعلم السامعون ظاهر معناه، ولكن أن يذم الكفار، وأن يقال إنهم من فرط العناد ومن غلبة الهوى عليهم، في/ حكم من ليس بذي عقل» (انظر كيف يتضمن هذا القول صراحة مصطلح التعريض ومصطلح الاقتضاء)[٢]؛ فالاقتضاء بناء للمعنى الجديد: يقتضي مثال (هوَ يعطِي الجزيلَ) أن الممدوح كان

(١) الاقتضاء في معناه البسيط، أن نقول في جمل التقديم والتأخير مثلا: زيد أقلع عن ضرب زوجته، يقتضي، كان زيد يضرب زوجته.

(٢) الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، (شاكر)، مصدر مذكور، ص. ٣٥٤. / الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، (رضا)، مصدر مذكور، ص. ٢٧٢.

يُعطي الجزيل، وتكون الإضافة الجديدة هي إبراز فعل العطاء من خلال إبراز الفاعل، فيتضح الفرق بين هذا المثال ومثال:

ـ يُعطِي الجزيلَ.

تمثل جملة (يُعطِي الجزيلَ) المعنى القديم الذي يتوجب إضافة الجديد إليه: فالجديد هو تأكيد الفعل من خلال إبراز القائم به؛ فإذا كان المعنى القديم معروفا في سياق التواصل، فإن المعنى الجديد إضافة وإغناء؛ لهذا يُوجد المعنى القديم قبل المعنى الجديد من الناحية المنطقية مما يجعل الاقتضاء يفرض سيرورة التواصل، ثم ينتقل المثال (يُعطِي الجزيلَ) من سُؤال: ماذا يُعطي؟ إلى سُؤال: من يُعطي الجزيل؟ في المثال (هوَ يعطِي الجزيلَ).

ويُؤكد هذا العرض المبسط للاقتضاء في مثال (هوَ يعطِي الجزيلَ) كيف أن الجرجاني كان حاذقا يُراعي المواقف التخاطبية خُصوصا في باب التقديم والتأخير.

ويُمكن تطبيق الجانب القصدي على المثال (هوَ يعطِي الجزيلَ)، فنقول إنه لا يحتمل استعمال الاقتضاء فقط بل الاستلزام[1] أيضا: فالرجل عندما يُعطي الجزيل يفعل ذلك لأنه كريم، ويُؤدي هذا الاستعمال إلى تأكيد أن إعطاء الجزيل يكون كناية عن الكرم ثم المدح في نهاية الأمر؛ هذا ولن ننسى كذلك قراءة التعريض[2] في مثال (هوَ يعطِي الجزيلَ): فإذا كان فُلان يُعطي الجزيل، فذلك تعريض في الاستعمال يُفهم منه أن الآخر

(١) الاستلزام في معناه البسيط أن نقول: كثير الرماد كناية عن الكرم أو تستلزم صفة الكرم.
(٢) التعريض في معناه البسيط أن نقول: فلان رجل ذكي لا يفهم شيئا في معرض أنه بليد.

[غير الممدوح] لا يُعطي شيئا؛ وأيضا لن ننسى قراءة العتاب[1] ما دام أن جملة (هوَ يعطِي الجزيلَ) قد يَقصد منها المتكلم: اعط الجزيل. بمعنى، إذا كان فلان يُعطي الجزيل لِمَ لا تُعطه أنت.

يستدعي القصد تدخل الجهة القصدية في وصف مثال (هوَ يعطِي الجزيلَ) على غرار تدخل جهات: الصرف، والنحو والمجاز في الوصف؛ وقبل ذلك، يجب إثارة الحديث قليلا عن الأصل في التقديم والتأخير.

إن جُمل التقديم والتأخير هي جمل مُحولة عن الأصل حسب وُروده في النظرية العاملية، يقول ابن مالك:

الفاعلُ الذي كمرفوعَيْ أتَى زيدٌ مُنِيرًا وجهُهُ نعمَ الفتَى

وبعدَ فعلٍ فاعلٌ فإنْ ظهَرْ فهْوَ وإلاَّ فضميرٌ استَتَرْ

ويرفعُ الفاعلَ فعلٌ أضمِرا كمِثلِ زيدٌ في جوابِ منْ قرَا

والأصلُ في الفاعلِ أنْ يتَّصلا والأصلُ في المفعولِ أن ينفصِلا

❁ ❁ ❁

ينوبُ مفعولٌ بهِ عنْ فاعلِ فِيما لهُ كَنِيلَ خَيرُ نائِلِ

❁ ❁ ❁

(١) العتاب في معناه البسيط أن نقول: ألم تشارك في هذه الندوة؟ التي هي عتاب يقال في معرض عدم مشاركته.

مبتـــدأ زيـــدٌ وعـــاذِر خـــبرْ إنْ قلـتَ زيـدٌ عـاذِرٌ مـنْ اعتـذرْ

ورفعُـــوا مبتـدَأ بالابـتـــدَا كـــذاكَ رفْـعُ خَبـر بالمُبتـــدَا

والأصلُ في الأخـبارِ أنْ تُؤخَّرَا وجوَّزُوا التـقديمَ إذْ لا ضَرَرَا[1]

تُظهر أبيات النقطة الأولى أحقية تقديم الفاعل في الأصل قبل المفعـول لا قبل الفعل؛ ويُظهر بيت النقطة الثانية معـنى النقطـة الأولى نفسـه: يأخـذ الفاعل مكانه الطبيعي، لكن إذا حُذف بواسـطة البنـاء للمجهـول، يحتـل المفعول به وضعا متقدما فيتحول إلى نائب الفاعل؛ وتُظهر أبيات النقطـة الثالثة كيف أن الأصل في المبتدأ هو الابتداء وفي الخبر هو التأخير.

إن الملفوظ هو عصب المعـنى بـين المـتكلم والمسـتمع في موضـوع الحذف. ويُحلل الجرجاني المثال القُـرآني التـالي: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ﴿٤٤﴾﴾ [النجم]

ثم يُظهر كيف أن تعدية الفعل إذا ما تحققـتْ في هـذا المثـال تـنقض الغرض وتُغيّر المعـنى، يقـول: « ألا تـرى أنـك إذا قلـت: "هـوَ يعطِـي الدنانيرَ"، كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه، أو أنـه يعطيهـا خصوصـا دون غيرهـا، وكـان غرضـك علـى

(١) ابن مالك (محمد بن عبد الله)، متن الألفية، دار المعرفة، الدار البيضاء، المغرب٢٠٠١:

- المجموعة الأولى: (ص. ١٤)، وهي مرقومة بالأعداد: ٢٢٥. ٢٢٦. ٢٢٩. ٢٣٧.
- المجموعة الثانية: (ص. ١٥)، وهي مرقومة بالعدد: ٢٤٢.
- المجموعة الثالثة: (ص. ص. ٠٧. ٠٨)، وهي مرقومة بالأعداد: ١١٣. ١١٧. ١٢٨.

الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء، لا الإعطاء في نفسه، ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه، بل مع من أثبت له إعطاء، إلا أنه لم يثبت إعطاء الدنانير. فاعرف ذلك، فإنه أصل كبير عظيم النفع»[(١)].

فإذا كان مثال (هوَ يعطِي الجزيلَ) مُحولا عن الأصل (يُعطِي الجزيلَ) ستكون مُناسبة ذلك هي النقل القصدي عند الجرجاني: صحيح أن الجرجاني يلتزم بالبناءات النحوية للجمل مما يُؤكد أن مثال (هوَ يعطِي الجزيلَ) خال من التقديم والتأخير النحوي، لكنه يُجوِّز هذا التقديم بلاغيا عندما تحدث عن التقديم الذي يُفيد العناية والاهتمام أو الإبراز، وعندما تطرق إلى تأكيد مثال (هوَ يعطِي الجزيلَ) للفعل من خلال إبراز الفاعل: وليس الفاعل هو المبتدأ.

تتضمن جملة (يُعطِي الجزيلَ)، من جهة النحو، الأصل [الفعل + الفاعل المضمر + المفعول]، والجملة "المحولة" (هوَ يعطِي الجزيلَ) [المبتدأ + الفعل + الفاعل المضمر+ المفعول (الجملة الفعلية خبر)][(٢)]؛ لكن توظيف القصد في مثال (هوَ يعطِي الجزيلَ) يعطي:

(١) الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، (شاكر)، مصدر مذكور، ص. ١٥٥ / الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، (رضا)، مصدر مذكور، ص. ١١٩.

(٢) نقصد المعنى البسيط للتحويل عندما قارنا بين مثال (يُعطي الجزيل) والمثال (هو يُعطي الجزيل)؛ لكن الحقيقة النحوية تؤكد أن المثال (هو يُعطي الجزيل) لم يتعرض للتحويل والنقل في علاقته بالمثال (يُعطي الجزيل)، لأن ذلك سيدخله في نوع التقديم لا على نية التأخير، فتتغير الوظائف ثم ننتقل من الجملة الفعلية (يُعطي الجزيل) إلى الجملة الاسمية (هو يُعطي الجزيل).

[هو] فاعل مُقدم استدعاه القصد (المناسبة) وهو تأكيد الفعل والمفعول للفاعل؛ وبما أن الفعل والمفعول يرتبطان بوصف إيجابي للفاعل، فإن الكلام يُفيد المدح.

[يُعطي] فعل مقام المدح، وهو بُؤرة الفاعل من جهة والمفعول من جهة ثانية قد أتى مُتعديا للاستعانة بالمفعول به قصد تقوية مقام المدح.

[الجزيل] مفعول به منصوب لا يكتمل السياق الكلامي دونه، وقد أتى لإبراز هوية: ماذا يفعل؟ ومن يفعل؟ حيث يتعلق الأمر بالجزيل لا شيء آخر غيره، فنحصل على التحويل القصدي الكلامي للمثال (هوَ يعطِي الجزيلَ): [الفاعل + الفعل + المفعول].

ويُمكن الاستعانة بالتقدير للاستفادة من الفُرص التي تُقدمها جهة القصد بطرق نُحصي بعضها:

• إظهار علاقة الجملة الخُصوصية أو الإبداعية بجُملتها النمطية العادية: فالنفي أقوى في جملة "أنت لا تُحسن هذا" من استعماله في الأصل "لا تُحسنُ هذا".

• إظهار العلاقة بين الجملة الخُصوصية أو الإبداعية وما لا يُوافقها: فتقول "ما زيدٌ ضربتُ ولكن عمراً" ولا تقول "*ما زيدٌ ضربتُ ولكني أكرمتُه".

• إظهار العلاقة بين الجملة الخُصوصية وصيغة من صيغ معناها: فتقول قوله تعالى:

ـ ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ [الأنعام: ١٤].

وصيغة المعنى: أيكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليا؟.

٥) تركيب :

تتضح جهة النحو وفروعها في هذا الجدول:

جهة النحو:			
الفرع اللفظي:	الفرع التقديري:	الفرع المحلي العادي:	فرع تقديرالمحذوف:
تغير ظاهر في الكلمة المعربة.	تغير كان من المفروض أن يظهر لولا موانع.	تغير اعتباري بسبب العامل.	يكون بإعراب الجملة بحضور التقدير الذي استعاد المحذوف.

ونضيف إلى المحلية جهة القصد:

المحلية:
- الفرع التقديري: تغير كان من المفروض أن يظهر لولا موانع.
- الفرع المحلي العادي: تغير اعتباري بسبب العامل.
- فرع تقدير المحذوف: يكون بإعراب الجملة بحضور التقدير الذي استعاد المحذوف.
- الجهة المجازية: يكون المعنى الأول في محل المعنى الثاني.
- جهة القصد: يكون المعنى المباشر في محل معنى القصد.

ثم نحصل على:

١) جهة النحو التي تتضمن الفرع اللفظي والفرع التقديري والفرع المحلي (العادي) وفرع تقدير المحذوف.

٢) المحلية التي تتضمن الفرع التقديري والفرع المحلي (العادي) وفرع تقدير المحذوف والجهة المجازية والجهة القصدية.

٣) التوليد المعنوي الذي يتضمن الجهة المجازية (الوصول إلى المعنى) والجهة القصدية (الوصول إلى القصد).

٦) خلاصة :

تكمن فائدة ترابط جهات الإعراب في الدمج بين العاملية النحوية (علم النحو) والتوليد المعنوي (البلاغي والقصدي) من خلال المحلية، فمدار الأمر كله هو مُحاولة الاقتراب بصفة عامة من الإبداع شعراً ونثراً انطلاقا من التأطير النقدي؛ فنحن نرى كيف أن علماءنا الأفاضل كانوا يدرسون شواهد اللغة العربية وأمثلتها من جهات مختلفة؛ فمنهم المتخصص في النحو، ومنهم المتخصص في البلاغة، ومنهم من اشتغل بالقصد...الخ؛ وكانوا في دراساتهم يستعملون علما واحدا أو يستعينون بعلوم مختلفة ...الخ؛ غير أن المجال المناسب لصهر هذه العلوم في بوتقة واحدة هو مجال النقد الذي يتناول الأجناس الأدبية المختلفة تناولا توضع فيه اللغة العادية إلى جانب اللغة الإبداعية؛ فوصلت المقالة، بعد عرض الجهات في الإعراب، إلى هذا الاقتناع: يجب على مُختلف علوم العربية أن تدخل في تركيبة تكاملية تهدف إلى التصدي للمعنى البسيط والمعقد بعد تأمل بنائه.

ووجهت هذه المقالة عناية القارئ إلى تكامل علوم العربية التي تشكل لحمة متينة قد تسهم في إعادة بناء مجهودات القدماء في نظريات ذات سيرورات متداخلة في إطار ما يسمى نسق علوم العربية؛ وهكذا وضعت الجهات المتعددة، التي تعرض لها هذا البحث المتواضع، لبنات نسق تشعر القارئ بوجود نظرية في اللغة أو الأدب أو النقد؛ وعليه، غيّب البحث أشياء أخرى تساعد على استكمال بناء النسق في علوم العربية، مثل:

+ القارئ والقراءة في النقد العربي القديم؛
+ الإبداع في التراث العربي؛
+ ... الخ؛

مكتبة المقالة :

- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، الجزء الأول، ١٩٨٦.
- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، اللمع في العربية، تحقيق، حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٨٥، ص. ٧٩.
- ابن مالك (محمد بن عبد الله)، متن الألفية، دار المعرفة، الدار البيضاء، المغرب٢٠٠١.
- التوحيدي (أبو حيان علي بن محمد بن العباس)، الإمتاع والمؤانسة، المكتبة العصرية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت ١٤٢٤هـ.
- الجرجاني (عبد القاهر)، أسرار البلاغة، تحقيق، محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطبع والنشر، بيروت، لبنان ١٩٨١.
- الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، تعليق، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٨٩.
- الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، تصحيح، السيد محمد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان ١٩٨٢.
- الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، تحقيق، محمد التنوجي، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ،.

- جهامي (جيرار)، الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية، دار المشرق، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٩٩٤.
- حسان (تمام)، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء ٢٠٠١.
- الحملاوي (أحمد)، شذا العرف في فن الصرف، المكتبة العلمية، بيروت لبنان (دون تاريخ).
- السكاكي (سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي)، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق، نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ١٩٨٣.
- السامرائي (فاضل صالح)، الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ٢٠٠٠.
- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٨٨.
- الفارسي (أبو علي)، كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي / مطبعة المدني، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، القاهرة ١٩٨٨.
- الفيومي (أحمد بن محمد)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، دار الفكر، الجزء الأول.
- قباوة (فخر الدين)، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٨١.

- قباوة (فخر الدين)، تحليل النص النحوي..منهج ونموذج، دار الفكر دمشق، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٧.
- قباوة (فخر الدين)، المورد النحوي، دار الفكر، الطبعة الخامسة، دمشق ١٩٩٤.
- القرطاجني (حازم)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق، محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثالثة.
- المراغي (أحمد مصطفى)، علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان ٢٠٠٢.
- المعيوف (علي بن معيوف بن عبد العزيز)، رسالة (دكتوراه): نظرية الموضع في كتاب سيبويه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، نشر، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

المجلات :

- صناعة المعنى وتأويل النص، مجلد ٨ (سلسلة الندوات)، أعمال ندوة قسم اللغة العربية من ٢٤ إلى ٢٧ أبريل ١٩٩١، جامعة تونس١، كلية الأدب منونة، ١٩٩٢.
- مجلة، التواصل اللساني، المجلد الرابع، العدد الثاني سبتمبر ١٩٩٢.
- مجلة، فكر ونقد، العدد ١٧، السنة الثانية، مارس ١٩٩٩.